

Distr.: General
3 August 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 1 آب/أغسطس 2020 من وزير خارجية باكستان، مخدوم شاه محمود قريشي، يوجه فيها انتباه مجلس الأمن إلى التطورات الأخيرة في جامو وكشمير المحتلة (انظر المرفق).
وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "المسألة الهندية الباكستانية".

(توقيع) منير أكرم



مرفق الرسالة المؤرخة 3 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم إلحاقاً برسائلي المؤرخة 1 و 6 و 13 و 26 آب/أغسطس و 16 أيلول/سبتمبر و 31 تشرين الأول/أكتوبر و 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 9 آذار/مارس و 10 نيسان/أبريل و 21 أيار/مايو 2020 بشأن ما يحصل من تطورات في جامو وكشمير التي تحتلها الهند.

ففي 5 آب/أغسطس 2020، يكون قد مر عام كامل منذ أن أعلنت الهند عن تداويرها غير القانونية والأحادية الجانب المصحوبة بأقصى وسائل الحصار العسكري الشامل وإغلاق قنوات الاتصال. وقد ظلت الحالة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند تتدهور منذ ذلك الحين بسبب الأعمال القمعية التي تقوم بها قوات الاحتلال الهندية ضد الناس الأبرياء في الإقليم المحتل.

وكما أكدت حكومتي مرارا وتكرارا، فإن القيادة الهندية الحالية عازمة على إدامة احتلال الهند غير المشروع لأجزاء من جامو وكشمير عن طريق سحقها الوحشي لنضال شعب كشمير لنيل حقوقه الأساسية، ولا سيما حقه في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولتحقيق تلك الغاية، اتخذت الحكومة الهندية، في أعقاب الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب التي اتخذتها في 5 آب/أغسطس 2019، خطوات إضافية لإحكام قبضتها على جامو وكشمير التي تحتلها الهند. والأدهى من ذلك، سنت الحكومة الهندية سلسلة من "قواعد الإقامة" الجديدة لفتح باب "الإغراق الديمغرافي" خدمة لمخططاتها الرامية إلى تغيير البنية الديمغرافية لجامو وكشمير التي تحتلها الهند، ومن ثم تحويل سكان كشمير الأصليين إلى أقلية في أرضهم.

إن التدابير التي فرضتها الهند في 5 آب/أغسطس 2019، وغيرها من الخطوات التي اتخذتها منذ ذلك الحين، تخالف وتنتهك أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ولتمكين المجتمع الدولي من الإحاطة بشكل كامل بعدم مشروعية هذه الإجراءات الهندية، تقدم باكستان في وثيقة منفصلة استعراضاً قانونياً لنزاع جامو وكشمير. فقرار مجلس الأمن 122 (1957)، على وجه الخصوص، ينص على أن التدابير التشريعية الانفرادية الرامية إلى "تحديد ما سيكون عليه في المستقبل شكل وانتماء الولاية بأسرها أو أي جزء منها، وأي إجراءات يتخذها الطرفان المعنيان دعماً لأي إجراء من هذا القبيل تتخذها الجمعية التأسيسية لن تشكل تصرفاً من جانب الولاية" وفقاً لمبدأ "إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة". ولذلك فإن التدابير الانفرادية التي اتخذتها حكومة الهند في 5 آب/أغسطس 2019 وجميع الخطوات اللاحقة التي اتخذتها عملاً بالتغييرات التي اقترحت إدخالها على وضع جامو وكشمير هي تدابير باطلة من أساسها.

وقد استغللت قوات الاحتلال الهندية انشغال المجتمع الدولي بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فأمعنت في تكثيف حملتها اللإنسانية بوحشيتها المعهودة وفي ظل الإفلات التام من العقاب تحت غطاء قوانين جائرة، من قبيل قانون السلامة العامة وقانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة وقانون (منع) الأنشطة غير المشروعة. ولا تزال جميع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية معطلة. وما زالت الحياة اليومية تطبعها عمليات القتل الجماعي خارج نطاق القضاء في "مواجهات" زائفة وفي ما يسمى بعمليات "تطويق وتفتيش" تستهدف شباب كشمير بوجه خاص، إضافة إلى إضرار النار في منازل

سكان كشمير ونهبها لممارسة العقاب الجماعي ضد المجتمعات المحلية، والاستخدام العشوائي للبلندق الهوائية والذخيرة الحية ضد المتظاهرين المسالمين العزل، وهي عمليات تدخل، بكل معايير القانون الدولي، ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

والنساء والأطفال هم الأكثر تضررا من الحصار العسكري للإنساني وعمليات الإغلاق والتطويق والتفتيش. فهم يعانون من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، ومن الصدمات النفسية والعنف الجنسي، مقطوعين عن سبل الحصول على الاحتياجات الأساسية، ولا سيما الخدمات الصحية. وهذه الأعمال التي تأتيها الهند انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) و 1261 (1999) و 1314 (2000) و 1379 (2001) و 1460 (2003) و 1539 (2004) و 1612 (2005) التي تدعو إلى حماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، ووضع حد للإفلات من العقاب، وإنفاذ المساءلة.

وفي الوقت نفسه، لا تزال القيادة الكشميرية والآلاف من شباب كشمير، ومن ضمنهم ناشطون سياسيون وممثلون للمجتمع المدني، رهن الاحتجاز والحبس التعسفي. وهناك أيضا محاولة منهجية لخنق وسائل إعلام كشمير، حيث يتعرض الصحفيون الكشميريون نكورا وإناثا للمضايقة والتخويف والاحتجاز، بل ويُتهمون بمزاعم الإرهاب والتحريض على الفتنة.

وقد كُشف مرارا وتكرارا ما يُرتكب في جامو وكشمير التي تحتلها الهند من انتهاكات جسيمة مستمرة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال تقارير آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، والبرلمانات العالمية. فمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وثقت باستقاضي الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند في تقريرين منفصلين صدر في حزيران/يونيه 2018 وتموز/يوليه 2019. وأعرب المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن القلق البالغ من انتهاكات الحكومة الهندية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند. وتقدم باكستان أيضا وثيقة تورّد فيها انتهاكات الهند لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، بقصد تعميم الوثيقة بصفة رسمية.

وصعدت القيادة الهندية أيضا من حدة لهجتها العدائية ضد باكستان، بما في ذلك إطلاقها تهديدات بالعمل العسكري. وهذا نهج من القيادة الهندية يجمع مزيجا مؤسفا من الأيديولوجيا المتطرفة وطموحات الهند في الهيمنة. وللتعمية على جرائمها، تتستر السلطات الهندية وراء ادعاءاتها المكرورة التي لا أساس لها من الصحة زاعمة أن هناك عمليات "تدريب" و "تسلل" عبر خط المراقبة. وقد عرضت باكستان أن تأخذ مراقبين من فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان إلى أي بقعة تدعي الهند أنها "منصة انطلاق". ولم تقدم الهند أي أدلة أو معلومات تثبت ادعاءاتها. ومما يكشف زيف الخطاب الهندي أن خط المراقبة محاط بالكامل بسياج حصين، وأن جامو وكشمير التي تحتلها الهند هي أكثر المناطق عسكرية في العالم (بوجود أكثر من 900 000 من قوات الاحتلال الهندية). ولا يمكن للدعاية الهندية أن تغير شيئا من الواقع الذي يشهد أن مقاومة سكان كشمير الأصليين هي نتيجة مباشرة لوحشية الهند في حق شعب كشمير لأكثر من سبعة عقود.

وباكستان تتخوف بجديّة من إمكانية لجوء الهند إلى عملية "مفتعلة" لصرف الأنظار عن ممارستها إرهاب الدولة وانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة. وستدافع باكستان عن نفسها بحزم ضد أي عمل عدواني. ولقد أبلغنا المجتمع الدولي باستمرار بأن إقدام الهند على أي مغامرة من هذا القبيل يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وقد تكثفت الانتهاكات الهندية غير المبررة والمتعمدة لوقف إطلاق النار على طول خط المراقبة. فمُنذ مطلع عام 2020، ارتكبت الهند أكثر من 1 800 انتهاك لوقف إطلاق النار، وقتلت 14 شخصا وأصابت 138 مدنيا بجروح، من بينهم نساء وأطفال، على الجانب الباكستاني من خط المراقبة.

وبالنظر إلى تدهور الأوضاع في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، بسبب مخططات الهيمنة الهندية وموجة القتل الهوجاء، وما يترتب على ذلك من تهديد للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، تقع على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، مسؤولية لا مفر منها عن التصدي للحالة على وجه الاستعجال وبحزم.

وقد نادى باكستان مرارا بتعزيز دور فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. فإنه من الأهمية بمكان إبلاغ مجلس الأمن بشكل كامل عن انتهاكات وقف إطلاق النار التي ترتكبها الهند على طول خط المراقبة. وأوجه النقص في الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار مردها إلى عدم كفاية عدد المراقبين والموارد المقدمة للفريق، كما تعزى إلى رفض الهند التعاون مع الفريق منذ عام 1972. وبدون تقدير صحيح للحالة على أرض الواقع، لا يكون بوسع المجلس أن يجري تقييما موضوعيا لمدى خطورة البيئة الأمنية على خط المراقبة وللتهديد المحدق على الدوام بالسلام والأمن الدوليين. وهناك عمليات انتشار إضافية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، وهي تشكل أيضا تهديدا لباكستان. وينبغي أن تكون معالجة أوجه النقص في الإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة والمتابعة المناسبة لتقارير فريق المراقبين من أولويات الأمين العام ومجلس الأمن.

ومن الضروري حث حكومة الهند على ما يلي: (أ) القيام فوراً برفع الحصار العسكري المستمر وإلغاء الإجراءات غير القانونية المتخذة من جانب واحد منذ 5 آب/أغسطس 2019؛ (ب) رفع القيود المفروضة على الاتصالات والتنقل والتجمع السلمي؛ (ج) الإفراج فوراً عن المحتجزين من الزعماء السياسيين الكشميريين والسماح لهم بالتعبير عن رغبات شعب كشمير؛ (د) إطلاق سراح جميع الكشميريين المحتجزين بصورة تعسفية وغير قانونية؛ (هـ) تجميد وإلغاء قواعد الإقامة الجديدة التي تهدف إلى تغيير البنية الديمغرافية لجامو وكشمير التي تحتلها الهند؛ (و) إلغاء القوانين الجائرة التي تمكّن قوات الاحتلال الهندية من مواصلة انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء في مواجهات زائفة؛ (ز) السماح بدخول مراقبي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والمراقبين ووسائل الإعلام الدولية إلى الإقليم المحتل. ويجب ألا يُسمح للهند بفرض إرادتها في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن.

ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له لمحاسبة الهند عن تماديها في أعمالها غير القانونية وفي ما ترتكبه من جرائم خطيرة ضد شعب كشمير.

وتدعو باكستان مجلس الأمن إلى عقد اجتماع عاجل للتحقق من المسار الحالي لما تقوم به الهند من أعمال غير قانونية أحادية الجانب تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في جنوب آسيا. فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، إضافة إلى مسؤوليته عن ضمان تنفيذ قراراته. وهذه المسؤوليات يجب الوفاء بها بفعالية. ويجب على المجتمع الدولي، قبل كل شيء، أن يطالب الهند بأن تسمح بإجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لتمكين شعب جامو وكشمير من ممارسة حقه في تقرير المصير.

(توقيع) مخدوم شاه محمود قريشي

وزير الخارجية